

أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بإستراتيجية التنمية تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

شطاب نادية* و معيزي جزيرة**

* أستاذة محاضرة جامعة باجي مختار عنابه Chet_nad@yahoo.fr
** أستاذة مساعدة، جامعة 08 ماي 1945، قالمة mdjazira@yahoo.fr

Abstract :

After independence, developing countries sought to consolidate their relations with the international financial institutions, in order to assist and support their development efforts, but the result was that the most of these developing countries plunged during the 1980s in a profound debt crisis.

In addition, that resulted in slowing the economic path, so announcing the need to formulate new visions and strategies for the economic reform policy development, what was defined as Washington agreement policies

This article would spotlight on external debt and its relation with developing strategy in assay to evaluation of the economic reform programs in developing counties.

Key words : external debt, economic reform, economic development, independence development.

الملخص:

غداة الاستقلال، سعت الدول النامية إلى توطيد علاقاتها مع المؤسسات التمويلية الدولية بغية مساعدتها في دعم جهودها التنموية، معتمدة بشكل كبير على التمويل الخارجي الذي أخذ شكل الديون الخارجية، ونجم عن هذه الخاصية أن دخلت الدول النامية خلال الثمانينات في أزمة مديونية خانقة أدت إلى تعثر المسار التنموي وانهاج سياسات واستراتيجيات بديلة للتنمية فكانت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي عرفت بسياسات وفاق واشنطن.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بإستراتيجية التنمية من خلال تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

الكلمات المفتاح: الديون الخارجية، الإصلاح الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية المستقلة

المقدمة:

إن الحديث عن اقتصاديات الدول النامية وتحليل قدراتها التنموية يشكل تحديا لكل دارس، فقد اتسمت هذه الدول بسمة أساسية انعكست على توازناتها الاقتصادية الكلية، شكل فيها التمويل الخارجي -الديون- مصدرا أساسيا للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، ونجم عنها أن انغمست حل الدول النامية خلال الثمانينات في أزمة مديونية عميقة وخانقة - أدت إلى اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة - تمخض عنها تعثر المسار التنموي معلنا بذلك ضرورة صياغة رؤى واستراتيجيات جديدة للتنمية فكانت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي عرفت آنذاك بسياسات وفاق واشنطن، الذي كرس حتمية التبعية والارتباط بالعالم الخارجي وجعل من انتهاج وتطبيق برامج تحقيق الاستقرار الكلي والإصلاحات الهيكلية "نماذج التكيف" وفقا لما تراه الثنائية المالية الدولية "FMI, BM" تيارا جارفا لا يمكن السباحة ضده، فأضحت بذلك المعالم الهيكلية لهذه الاقتصاديات مرآة تعكس كل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية على الصعيد الدولي.

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع للدراسة باعتبار أن الدين الخارجي وبرامج الإصلاح الاقتصادي أضحت من الأطروحات الجديدة في مجال التنمية الأمر الذي يستدعي منا تسليط الضوء على طبيعتها وآليات التفاعل معها ومدى فعاليتها في علاج المشاكل الاقتصادية المختلفة وذلك بمحاولة الإجابة على التساؤلين التاليين:

1- كيف دخلت الدول النامية في فخ المديونية وما أثر ذلك على إستراتيجية التنمية؟

2- في ظل عدم الرضى بالاحتوى التنموي لسياسات وفاق واشنطن التي سادت في العقدين الأخيرين ونتائجها المخيبة للآمال خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، هل من مقاربات جديدة لصياغة استراتيجيات تنموية بديلة لسياسات وفاق واشنطن؟ للإجابة على التساؤل المطروح سنتم مناقشة موضوع أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بإستراتيجية التنمية من خلال محورين أساسيين هما:

المحور الأول: التنمية والديون: الإطار التاريخي والنظري.

المحور الثاني: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

تهدف هذه الدراسة إلى حصر جملة من الأهداف تتمثل في:

- 1- توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالديون الخارجية، الإصلاح الاقتصادي والتنمية.
- 2- رصد النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.
- 3- بلورة رؤية موضوعية على الفرضيات التي يمكن اتخاذها كأساس للخروج من فخ المديونية، وصياغة رؤى أو استراتيجيات تنموية بديلة.

المحور الأول: التنمية والديون: الإطار التاريخي والنظري.

سيطر على الفكر التنموي في الدول النامية غداة حصولها على الاستقلال السياسي فكر اقتصادي أكاديمي، ركز على التطبيق الآلي لقوانين ونماذج النمو التي حكمت تجارب الدول المتقدمة غير أن الإشكالية التي صادفت هذه الدول تمثلت في توفير التمويل الإنمائي المطلوب للارتقاء بمعدل النمو في الدخل الوطني وتحسين ظروف المعيشة، فكان بذلك التمويل الأجنبي عنصرا حاسما ومتحكما في مسار التنمية بهذه الدول.

1. التنمية في عالم متغير:

ظهر مفهوم التنمية وتطور عبر نماذج التوسع الرأسمالي على النطاق العالمي مند الحرب العالمية الثانية، عبر كل منها عن مرحلة تاريخية معينة وقد كان لهذه النماذج قوة السيطرة على واضعي ورسمي السياسات الاقتصادية في الدول النامية معتمدا على ما زخرت به ترسانة ما أستخدم عليه بـ: اقتصاديات التنمية والتخلف.

1.1. تطور مفهوم التنمية: من النمو إلى التنمية المستدامة:

احتل موضوع التنمية غداة الحرب العالمية الثانية قدرا لا يستهان به من البحث العلمي والجدل الفكري، إلا أنه لا يوجد اتفاق عما وجب تحديده بالمصطلح، فعلماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع استخدموه بمعاني مختلفة باختلاف مدارسهم الاقتصادية وتوجهاتهم السياسية.

فهناك من وصفها بأنها عملية اقتصادية مادية في أساسها تتم على مستوى البنى الاقتصادية والتكنولوجية وما يصاحبها من ارتفاع نصيب إسهام قطاع الصناعة على قطاع الزراعة في الناتج الوطني الإجمالي، ويتم قياسه بقدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 7%¹، في حين عرفها آخرون من خلال التغيرات التي تطرأ على نمط الإنتاج من منظور الملكية والرقابة على وسائل الإنتاج ونوع الحكومة والنظام القانوني².

وقد تبنت الدول النامية هذين المفهومين خلال عقدي الستينيات والخمسينيات واستطاعت بعضها أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي غير أنها فشلت في توفير الحاجات الضرورية وفي إحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد، ونتيجة لهذا القصور تمت إعادة النظر في مفهوم التنمية خلال السبعينيات، حيث ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي عرفها الدكتور يوسف صايغ بأنها "عملية تغيير شاملة تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي إلى تحقيق تبدلات جوهرية في المعطيات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية"، وعلى الرغم من ادعاء هذا المفهوم الشمولية إلا أنه حمل في طياته بذور التبعية والارتباط بنموذج التنمية الصناعي الغربي تجسيدا لفكرة تقسيم العالم إلى متخلف ومتقدم، وهنا برز مفهوم التنمية المستقلة ليؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية ويحاول كسر قيود التبعية والارتباط بالعالم الخارجي -دون أن يعني العزلة أو القطيعة معه- في إطار السعي نحو بناء اقتصاد قوي معتمد على الموارد الذاتية للمجتمعات النامية وتعظيم الاستفادة القصوى منها.

ومع مطلع الثمانينات بدأ مفهوم التنمية يأخذ في اعتباره دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال صياغة جديدة أطلق عليها التنمية المستدامة التي تعرفها لجنة برونتلاند بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء بحاجاتهم³.

مما سبق يتضح أن التنمية عملية ذاتية مستقلة في ماهيتها مستدامة في أصل وجودها تحمل معاني الشمول لكافة أبعاد المجتمع.

- 2.1. **أبعاد التنمية:** من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية تأخذ في اعتقادنا أربعة أبعاد أساسية تتمثل في :
 - أ. **البعد الاقتصادي:** ويقصد به تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال تنويع وتطوير هيكل الإنتاج الوطني في ظل تقوية البنى الأساسية وتعزيز الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعي الزراعة والصناعة وبما يحسن القدرات التنافسية لدى التعامل مع الخارج، أما فيما يخص التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية فسيتم اللجوء إلى تعبئة الادخارات الوطنية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي مع تقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي "القروض والاستثمارات الأجنبية" المرتبطة في الغالب بشروط.
 - ب. **البعد البيئي:** وينطلق من فكرة أساسها أن الاستغلال والاستنزاف غير الرشيد للموارد الطبيعية سينجم عنه آثار ضارة على التنمية وعلى الاقتصاد ككل، لهذا فإنه ينبغي أن تتضمن السياسات التنموية على احترام مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وأن تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للجيل الحالي من دون المساس بحق الأجيال القادمة.
 - ج. **البعد البشري:** تنظر التنمية إلى البشر على أنهم الثروة الحقيقية للمجتمع وأن التنمية البشرية ماهي إلا عملية توسيع الخيارات لذا فمضمون التنمية المستقلة ينصرف إلى تلبية الحاجات البشرية من تعليم، صحة، محاربة الفقر، ضمان حق التعبير و المشاركة في اتخاذ القرار، في ضوء استراتيجية تنظر إلى الإنفاق على ما سبق ذكره هو تنمية للموارد لا استنزاف لها.
 - د. **البعد الدولي:** يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات شمال جنوب وجنوب جنوب من خلال العمل على دعم مختلف أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي.

3.1. النظريات المفسرة للتنمية:

تتم معظم نظريات التنمية بفحص وشرح طبيعة عمليات التنمية والعناصر المسؤولة عنها واستجلاء وتحليل العوائق الرئيسية أمام التنمية بغية تيسير انتقال الدول النامية من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وقد زحرت الترسانة الفكرية لاقتصاديات التنمية والتخلف بالكثير من النماذج والنظريات الشارحة لكيفية تحقيق التنمية والنمو، وفي هذا الإطار قمنا بتبني طرح ثلاث مجالات للنظرية الاقتصادية للتنمية والتي تمت بلورتها على النحو التالي:

- أ. **نظرية الدولة المتدخلة في التنمية:** لعبت الأفكار والأحداث التاريخية السائدة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية دورا رياديا في التأسيس لرؤية التنمية الذي استوجب تدخل الدولة على نطاق واسع في مجالات اقتصادية متعددة، حيث اعتقدت نظريات التنمية التي ظهرت خلال الخمسينات أن الأصل في التنمية هو الكمية والخليط بين الادخار والاستثمار مع توجيه حجم كاف من المساعدات الخارجية للدول النامية إلى الحد الذي يحقق تراكم رأس المال المادي، ويشجع إلى الانطلاق نحو العصر الصناعي على اعتبار أن التنمية هي سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي فكانت بذلك نظرية المراحل لرستو ونماذج وهارود-دومار، نماذج التغيير الهيكلي... إلخ⁴.

ضمن هذا السياق سعت الدول النامية إلى توطيد علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية والدول المتقدمة للحصول على المزيد من المساعدات والقروض لمساعدتها على الانتقال إلى مرحلة النمو، طالما أن هذا الأخير يكمن في تعبئة رأس المال في ظل تعاظم دور الدولة في قطاع الصناعة باعتباره القطاع الحيوي من حيث أنارته الاقتصادية على المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الاقتصاديين الماركسيين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية أمثال سمير أمين، دوبرنس هذا الأخير الذي يعد من منظري ما يعرف بإستراتيجية الصناعات المصنعة التي طبقته معظم الدول النامية.

لقد ركزت نظرية التنمية السائدة خلال عقد الخمسينات على دراسة العلاقات الفنية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة⁵ دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية للاقتصاد وأشكال توزيع الدخل والخصوصيات التي تتمتع بها الدول النامية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ب. نظرية الدولة التابعة: ظهرت هذه النظرية في إطار سعي اقتصادي العالم الثالث للبحث عن رؤية جديدة لتفسير ظاهرة التخلف والتبعية وأسباب اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، ويعتبر بول بارن، دوسانتوس وغيرهم من الأوائل الذين وضعوا أسس وفرضيات هذه النظرية فكان نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة، ونموذج المثال الكاذب، ونموذج التنمية الثنائية⁶ التي أحدثت ثورة في الفكر التنموي من خلال تحويل التركيز من نظرية المراحل الخطية للتنمية إلى نظرية التبعية، التي ركزت على تحليل وتفسير العلاقات الدولية غير المتكافئة بسبب دور شركات متعددة الجنسيات في إفشال سياسة الانحلال محل الواردات، بالإضافة إلى دمج مشكلات البطالة وسوء توزيع الدخل، وإشباع الحاجات الأساسية كمقاييس للتنمية إلى جانب مقياس الدخل القومي. فضلاً عن تزايد الاهتمام بمشكلات الطاقة، التلوث، والفقر والسكان.

إن نظرية التبعية ترفض التأكيد المطلق على النظريات الاقتصادية الغربية التقليدية المصممة لتعجيل النمو كمفهوم للتنمية مما أكدت على الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي، والسياسي، والمؤسسي على المستويين المحلي والدولي لتحرير الدول النامية من قيود التبعية ويؤخذ على هذه النظرية أنها لم تقدم تفسيراً عن كيفية تحقيق التنمية.

ج. نظرية التنمية الليبرالية الجديدة: نتيجة لاتساع الفجوة ما بين الدول النامية والمتقدمة وعجز النظريات السابقة للتنمية عن تقديم حلول فعالة لتحقيق التنمية خاصة في ظل الأزمة التي شهدتها الاقتصاد العالمي وما رافقها من تزامن ظاهرة البطالة والتضخم أين بات من الواضح عجز الفكر الكيترزي القائم على مبدأ تدخل الدولة في زيادة الإنفاق العام عن إيجاد مخرج للأزمة، عندها اندفع الليبراليون الجدد بتقديم رؤيتهم حول الأزمة وتعزز نجاحهم باعتلاء ريغان وتنتشر سدة الحكم، من هنا بدأت الرأسمالية تشهد تغيرات عميقة على الصعيدين الدولي، والمحلي تجسد في التحول المفرط نحو الليبرالية الجديدة والعداء للكيترية ودولة الرفاه، والتحول في نمط التمويل الدولي خاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية مع بداية الثمانينات، حيث تزايدت الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لتحل محل القروض والمساعدات الإنمائية الموجهة للدول النامية، وتزايدت الدعوة لإقامة برامج الإصلاح الاقتصادي بقيادة الثنائية الدولية BM-FMI على خلفية نتائج التنمية المخيبة للآمال في الدول النامية، وانحياز الاتحاد السوفيتي وفشل رؤيته للتنمية.

وهكذا طغى على التوجهات التنموية الاعتقاد بأن إطلاق الحريات ونظام السوق هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية وانتشال الدول النامية من التخلف، حيث تمت صياغة سياسات وفاق واشنطن من طرف الاقتصادي الأمريكي جون وليامسن وبرعاية صندوق النقد والبنك الدوليين بوصفها نموذج تنموي جديد لمساعدة الدول المدينة التي تعاني من اختلالات هيكلية وأزمات اقتصادية في التحول نحو اقتصاد السوق في ظل تداعيات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد أثبتت التجارب أن السياسات التنموية في ظل الليبرالية الجديدة أدت إلى آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة في الدول النامية ولم تفلح حتى في تخطي مشكل المديونية الخارجية لهذه الدول والسبب في ذلك يكمن في أن هذه السياسات قد صيغت في ضوء ظروف ومعطيات اقتصادية لم تكن تلائم أوضاع وبيئة الدول النامية.

4.1. مؤشرات التنمية:

يقول البروفسور دودلي سيزر أن السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو ماذا حدث بالنسبة إلى الفقر والبطالة وتوزيع الدخل، ويمكن أن نضيف إليه كذلك سؤال آخر ماذا حدث بالنسبة للتعليم والحفاظ على البيئة، وحرية الأفراد والمساءلة، إذا كانت العناصر السابقة قد عرفت تحسناً يصبح من دون شك أن عملية التنمية محل اهتمام، أما إذا ازداد أكثر من واحد من الأمور المشار إليها سوءاً فمن المستغرب أن نسمي ذلك تنمية.

من خلال ما سبق يجوز لنا القول أن قياس مدى تقدم أي بلد ما وتحقيقه للتنمية يتم بالاعتماد على العديد من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسساتية، التي تلعب دور ريادي في اتخاذ القرارات الوطنية والدولية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن الاسترشاد بها في تحديد قدرة البلد على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المزمع تحقيقها بحلول 2015*. ومن بين هذه المؤشرات نوجز:

أ. **المؤشرات الاقتصادية:**⁷ تبرز هذه المؤشرات النشاط الاقتصادي ومعدل دخل الفرد والقوة الشرائية والميكل الاقتصادي للدول والعلاقات الاقتصادية الخارجية، ويمكن الاسترشاد بها في تحديد مدى تبعية دولة ما واندماج اقتصاده في الاقتصاد العالمي ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

الاداء الاقتصادي: يتم قياسه بمعدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي. الملائة المالية: تقاس بقيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي. نسبة تغطية الصادرات للواردات: تقيس مدى قدرة الصادرات على الوفاء باحتياجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر لدول للاستدانة.

ب. المؤشرات الاجتماعية: تعكس هذه مؤشرات نوعية حياة الأفراد و أنماط المعيشة ومستوياتها وهي وثيقة الصلة بالمؤشرات الاقتصادية ومن بين هذه المؤشرات نجد:

الفقر: يقاس بنسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.

التعليم والأمية: يقاس بنسبة الأطفال الذين وصلوا سنة الخامسة من التعليم الابتدائي، ونسبة الأفراد المتعلمين في المجتمع.

ج. المؤشرات البيئية⁸: تعكس هذه المؤشرات مدى الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد لها ومن بينها نذكر:

التغير المناخي: يتم قياسه من خلال تحديد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون

الزراعة: تقاس بنسبة الأراضي المزروعة إلى المساحة الكلية.

د. المؤشرات المؤسسية: تعكس هذه المؤشرات طبيعة ونوعية المؤسسات المتواجدة في هذه الدول، باعتبارها عنصرا ورافدا حقيقيا للتنمية ومن بين أهم هذه المؤشرات نجد:

مؤشر التمثيل والمساءلة: يقيس هذا المؤشر مدى انفتاح المؤسسات السياسية، ومستوى حرية الصحافة، شفافية القوانين ومدى تدخل الجيش في السياسة فهو بذلك مؤشر هام يعكس حق المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص في المساءلة ومحاسبة متخذي القرارات عن نتائج قراراتهم⁹، وتتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين -2.5 درجة سيء، و+2.5 درجة جيد.

2. الديون الخارجية و الدول النامية

استحكمت الديون الخارجية حلقاها في عام 1982، وتحولت من مجرد قضية عامة إلى مأزق خطير، يهدد جوهر عملية التنمية في الدول النامية، ويشكل خطر على النظم النقدية والمالية القائمة.

1.2. الإطار التاريخي للديون الخارجية:

تعكس المديونية الخارجية للدول النامية تطور ونشأة رأسمالية احتكار التمويل التي زادت من درجة تبعية وارتباط الدول النامية بالدول الصناعية المتقدمة، وحتى تتمكن من الفهم الدقيق والجيد لمراحل تطور الديون الخارجية لا بد من قراءة مستفيضة لخريطة العالم الاقتصادية والسياسية كما تجلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية نحو التحكم المطلق لرأس المال العالمي في ظل ما سمي بمرحلة العولمة الليبرالية وبداية تشكيل الأطراف الفاعلة والمتدخلة في مجال المديونية الخارجية، ويمكن التمييز بين مرحلتين متداخلتين لنشأة وتطور المديونية الخارجية في الدول النامية كأحد مظاهر التوسع الاقتصادي الرأسمالي على النحو التالي:

أ. مرحلة التوسع في الإقراض الدولي: من 1944 إلى بداية السبعينات: شهدت هذه المرحلة البداية الحقيقية لتكوين نظام اقتصادي عالمي ارتكز على ثلاث مؤسسات هي صندوق النقد والبنك الدوليين، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية سابقا وتأسيس العديد من بنوك التنمية الإقليمية فضلا على حصول العديد من الدول على استقلالها السياسي واندفاعها نحو تحقيق تنميتها الاقتصادية عن طريق توطيد علاقاتها مع مؤسسات التنمية الدولية والبنوك التجارية، والاستفادة من مخطط مارشال الذي وضعته الو،م أ بهدف تطوير التجارة الخارجية وتيسير تدفق الدولار عبر العالم تفاديا لمشاكل ارتفاع السيولة، إذ عرفت البنوك الأوربية تزايد الاحتياطات الدولارية خلال الستينات بفعل انخفاض أسعار الفائدة في الو،م أ مقارنة بنظيراتها الأوربية الأمر الذي حفز هذه البنوك على استثمار أموالها في شكل قروض محفزة للدول النامية التي كانت تلهث وراء تحقيق التنمية، كما عرفت هذه الفترة الارتفاع غير المسبق في أسعار النفط وتحقيق الدول المصدرة له فوائض مالية كبيرة عجزت خطط التوسع في الانفاق الاستثماري والاستهلاكي عن استيعابها، الأمر الذي جعل هذه الدول تفكر في توظيف هذه الأموال لدى البنوك التجارية الدولية، حيث تم ابتكار التسهيلات النفطية في محاولة لإعادة تدوير البتر ودولارات إلى الدول النامية التي تعرف عجز في موازين مدفوعات بسبب ارتفاع النفط المستورد وبأسعار فائدة بسيطة¹⁰، كما تم ابتكار الإعانات المشروطة في ظل الانكماش الاقتصادي الذي عانت منه الدول الصناعية المتقدمة والتي تقتضي صرف الأموال المقرضة إلى الدول النامية

في شراء منتجات الدول الصناعية. كل هذه العوامل شكلت الجزء المتعدد الأطراف للمديونية الخارجية للدول النامية بحيث تضاعفت من 08 مليار دولار سنة 1955 إلى 6000 مليار دولار سنة 1980.

ب. المرحلة الثانية: الرأسمالية تدخل أزمة وتفجر أزمة الديون الخارجية: مع بداية السبعينات دخلت الرأسمالية أزمة تمثلت في انهيار النظام النقدي الدولي سنة 1971 والانتقال من سعر الصرف الثابت نحو سعر الصرف الموعوم وما صاحبه من تغيرات شديدة في سعر العملات ودخول الدول المتقدمة في حرب اقتصادية ونقدية في ظل تراجع الأهمية النسبية للدولار الأمريكي، ولقد كان لهذه الأزمة الدور الكبير في تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية التي يمكن تلخيص أهم انعكاساتها في النقاط التالية¹¹:

- **زيادة العجز في ميزان المدفوعات:** لقد كان من نتائج الفوضى النقدية وتدهور قيمة الدولار إن ألقت بضلالها على تدهور قيمة صادرات الدول النامية بنفس نسبة التدهور في قيمة الدولار أمام ضعف الطلب الدولي على الصادرات من المواد الأولية، كما أدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الواردات نتيجة موجة التضخم التي شهدتها العالم الذي أدى إلى تفاقم العجز في موازين المدفوعات للدول النامية وتعطيل عملية التنمية واستنزاف مواردها المالية وإضعاف قدراتها على دفع أعباء ديونها الخارجية .

- **استنزاف الاحتياطات النقدية:** تمثل الاحتياطات النقدية صمام أمان لمواجهة الحالات الاقتصادية الصعبة غير المرغوب فيها كاللجوء للاقتراض الأجنبي المعسر، أو تخفيض قيمة العملة، أو الضغط على الواردات، وعلى اعتبار أن الجزء الأكبر من هذه الاحتياطات تمثل في الدولار والذهب فإن الانخفاض الذي شهداه هذين الأخيرين بداية من سنة 1971 أدى إلى تحقيق خسائر معتبرة في الاحتياطات النقدية للدول النامية خاصة بعد نزع الصفة النقدية عن الذهب وجعله كسائر المعدن يتحدد بقيمة الغرض والطلب في السوق العالمي.

- **انخفاض حجم المساعدات الإنمائية:** يشير الدكتور رمزي زكي إلى أن أثر الأزمة النقدية العالمية وصل إلى حد تقليص حجم المعونات الإنمائية التي انخفضت من 01% إلى 0.7% من الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة ولم تتجاوز 0.3% في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية ، ونتيجة لشح التمويل الدولي الميسر اضطرت الدول النامية إلى الاعتماد على وسائل التمويل الخارجي باهظة التكاليف من البنوك التجارية، ومع نهاية السبعينات قررت الو،م، أ الزيادة في معدلات الفائدة في محاولة منها لتخطي أزمة التضخم المالي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وإنعاش الاقتصاد الأمريكي هذا الواقع انعكس سلبا على الدول النامية وجعلها مطالبة بسداد أضعاف ما كان عليها من ديون في ظل ما اصطاح عليه بـ: **كرة الثلج الشهيرة** الأمر الذي عجل بانفجار أزمة الديون الخارجية¹².

- **انفجار أزمة الديون الخارجية:** شهدت مرحلة الثمانينات البداية الفعلية لمأزق المديونية فقد عجلت المستويات المرتفعة للديون خلال عقد السبعينات وتدهور الأوضاع المالية للدول النامية بحدوث الأزمة التي ظهرت بوادرها سنة 1981 ببولندا لتتفاقم سنة 1982 بإعلان المكسيك عن عدم قدرتها على السداد، واعتبارا من هذا التاريخ تغيرت نظرة الدول المتقدمة والبنوك التجارية والمؤسسات الدولية للتمويل والتنمية للدول النامية، من خلال اتباع عدة إجراءات لإدارة الأزمة منها فرض سياسات انكماشية للائتمان الممنوح للبلدان النامية، وإتباع برامج التعديل الهيكلي.

2.2. التفسير النظري لأزمة الديون¹³:

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية إن السبب الرئيسي وراء انسياب التمويل الأجنبي في شكل قروض خارجية يكمن في الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي ومحاولاته الخروج منها، انطلاقا من أن الاتجاه العام لمعدل الربح في الآجل الطويل يميل نحو الانخفاض، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية بمرحلة قصيرة من الازدهار تليها بعد ذلك فترة طويلة نسبيا من الأزمة تتخللها البطالة، تجميد الأجور، ضعف الاستثمار... إلخ، والسبب في ذلك يرجع إلى الاختلال بين قدرة النظام الرأسمالي على الإنتاج وتحقيق التراكم المالي من جهة وبين عجزه على تصريف المنتجات أو استهلاكها من جهة أخرى، من هنا تظهر الحاجة الملحة في النظام الرأسمالي لتدبير الأزمة بحيث يكون الهدف منها هو الحفاظ على نفس الشروط السابقة للإنتاج والتراكم ومعالجة العجز الكامن في تصريف المنتجات، وكان الحل المتمثل في التصريف والتوجه نحو بيئة وبلدان لم تتحول بعد إلى النظام الرأسمالي من أجل الحد من ميل معدل الربح نحو التدهور، ولهذا عملت الرأسمالية على إغراق الدول النامية بالديون الخارجية وإخضاعها لسيطرتها. وقبل الخوض في تفاصيل إحصائية وتبع أصول وجوانب الدين الخارجي من الضروري

التطرق إلى ما يعرف بـ **التحويل الرئيسي للدولة** والذي يمثل مبلغ الصرف الأجنبي الذي تربحه أو تخسره الدولة كل عام من تدفق رأس المال الدولي.

وتأخذ معادلة التحويل الرئيسي (BT) الشكل التالي¹⁴:

$$F_n = dD$$

حيث أن:

F_n : صافي تدفق رأس المال

D : مجموع الديون الأجنبية المتراكمة

d : النسبة المئوية لمعدل الزيادة في مجموع الدين

بوضع r : متوسط معدل الفائدة

rD : يقاس مجموع دفعات الفائدة الثانوية

$$BT = dD - rD = (d - r)D$$

أذن التحويل الرئيسي BT عبارة عن صافي تدفق رأس المال مطروحا منه دفعات الفائدة ويكون BT موجبا إذا كانت r أقل من d يستلزم ذلك أن تكسب الدولة الصرف الأجنبي العكس صحيح، وبالتالي يتطلب لتحليل تطور جوانب أزمة ديون العالم الثالث فحص العوامل المختلفة التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قيمة كل من d و r .

3.2. تطور الديون الخارجية:

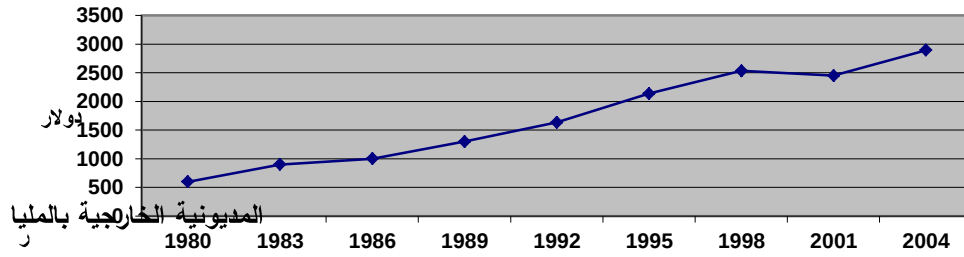
إن المتصفح للمسار التنموي للدول النامية يجد أن المشكلة الأساسية التي واجهتها هذه الدول في إطار سعيها التنموي هو اتساع الفجوة القائمة بين الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب ولسد هذه الفجوة اتجهت إلى الاقتراض الخارجي بصفته البديل للمدخرات والفوائض المحلية والعنصر الأساسي المتحكم في المسار التنموي، هذه الفلسفة التنموية كانت السبب الرئيسي في تصاعد الدين الخارجي للدول النامية و في الأعباء المترتبة عليها، إذ تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن ديون الدول النامية قدر عرفت ارتفاعا متواصلا بداية من سنة 1980 على مدار عشر سنوات بحيث انتقلت من 450 مليار دولار إلى 1400 مليار دولار¹⁵، فقد أدى التفاؤل بقدرة الدول النامية على خدمة ديونها إلى الاتجاه الموسع للاقتراض على أمل السداد من المشروعات التنموية الطموحة، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية أدى إلى إحفاق الكثير من المشاريع في تحقيق العوائد المطلوبة منها، كما أن حالات الركود الاقتصادي التي عانت منه الدول الرأسمالية المتقدمة ساهمت في توجيه القروض المشروطة التي تستخدم في شراء منتجات هذه الدول، أما تلبية الاحتياجات التنموية للبلدان النامية تأتي في المقام الثاني، وما زاد في حدة الأزمة هو هروب رأس المال الخاص والوطني إلى الخارج حيث قدر خلال سنوات 1976-1985 بحوالي 50% من مجموع ديون هذه الدول¹⁶، الشيء الذي ساهم في خلق أزمة سيولة واستنزاف الاحتياطات النقدية وبالتالي إضعاف الجدارة الائتمانية للدولة، كما إن تسابق جل الدول النامية نحو التسلح ساهم بشكل كبير في تضخم ديونها حيث أكد الاتحاد الأمريكي لحقوق

الإنسان والتنمية الاجتماعية أن العالم ينفق على شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية مبلغ 200 مليون دولار يوميا وأن ثلاثة أرباع هذه الأسلحة تقتنيها الدول النامية¹⁷.

وقد ساهمت التطورات التي شهدتها العالم بداية من الأزمة النقدية العالمية في تفاقم الديون الخارجية والتي أكدت على تبعية اقتصاديات هذه الدول وارتباطها السلبي بالدولة المتقدمة، بحيث يرى الدكتورين علي وهيب، ورمزي زكي أن أسباب تضخم الديون الخارجية ترجع إلى الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية (11% في المتوسط)، وإجراءات الحماية التجارية التي تفرضها الدول المتقدمة على السلع المصدرة إليها، والتدهور في قيمة صادرات الدول النامية فضلا عن حمى المضاربات والفوضى التي سادت النظام النقدي الدولي.

ويمكن الوقوف على تطور حجم الديون الخارجية للدول النامية للفترة 1980-2004 من خلال عرض الشكل التالي للفترة:

الشكل رقم (01): تطور الديون الخارجية للدول النامية للفترة (1980-2004)

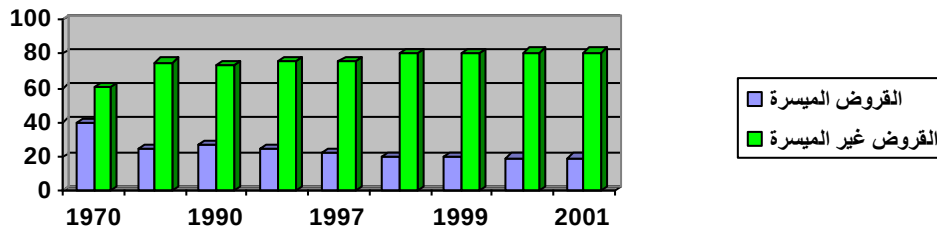


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- ايريك توسان، داميان ميبه، خدعة الديون، دار الطليعة الجديدة، سورية، الطبعة الأولى، 2005، ص 66.
- وزارة الاقتصاد والمالية، السودان عن موقع: www.sudan.org

يظهر الشكل البياني أعلاه إنه منذ عام 1980 واصلت الديون الخارجية ارتفاعها من 600 مليار دولار إلى 2450 مليار دولار عام 2001¹⁸، أما الانخفاض النسبي المسجل خلال سنتي 1998-2001 يرجع إلى تغير قيمة الدولار وانخفاض القروض المصرفية انخفاضاً مذهلاً بفعل الأزمة الآسيوية، لترتفع بعد ذلك الديون إلى 2896.1 مليار دولار سنة 2004 بسبب الارتفاع في سعر النفط وتفاقم العجز بموازين مدفوعات الدول النامية فضلاً على اعتماد برامج التعديل الهيكلي في هذه الدول على الديون الخارجية التي أصبحت تخضع لما يسمى بالمشروطة، وبالتالي حدوث تغير جذري في هيكل الدين الخارجي الذي طغت عليه القروض غير الميسرة، فبينما كانت القروض الميسرة تشكل 40% من إجمالي الديون الخارجية خلال عام 1970، فإن هذه النسبة انخفضت إلى حوالي 19% سنة 2001 وأصبحت القروض غير الميسرة تشكل حوالي 80% من إجمالي الديون الخارجية سنة خلال نفس السنة²⁰، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): تطور هيكل الدين طويل الأجل في الدول النامية للفترة 1970-2001



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- عبد الكريم الصادق، الرؤى الدولية في مجال التعاون من أجل التنمية، ندوة التنمية الاقتصادية رؤى إسلامية ودولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2004، ص 40.

هذه الأرقام توضح بصدق حجم الأزمة التي تعاني منها الدول النامية، والتي جعلت جهودها التنموية وجل مواردها المالية تذهب لسداد أقساط هذه الديون، بينما يبقى الجزء القليل منها الذي لا يكف لمواجهة متطلبات التنمية.

4.2. آثار الديون الخارجية على الدول النامية.

تشكل الديون الخارجية عقبة شائكة في طريق التنمية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية... إلخ، وأداة لتكريس تبعية اقتصاديات الدول النامية بالدول المتقدمة وربط نموا اقتصاديات هذه الأخيرة، ويمكن رصد أهم آثار الديون الخارجية من خلال مايلي:

أ. **حلقة الدين الخبيثة**²¹: توضح هذه الحلقة (الصادرات، الاستثمار، الديون) الأثر السلبي للديون على التنمية في الأجل الطويل، فالدولة المدينة التي ترغب بزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي لدفع مستحقاتها والتزاماتها عليها أن تتوجه إلى صناعات التصدير لتحقيق فائضا تجاريا يساعدها على مواجهة العبء السنوي لخدمة الدين، ولكن هذه الصناعات الإضافية تحتاج إلى استثمار إضافي الذي ينتج بالضرورة مزيد من الديون، وهذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة عبء خدمة الديون وزيادة النقل السلبي للموارد وتدهور المركز المالي للدولة.

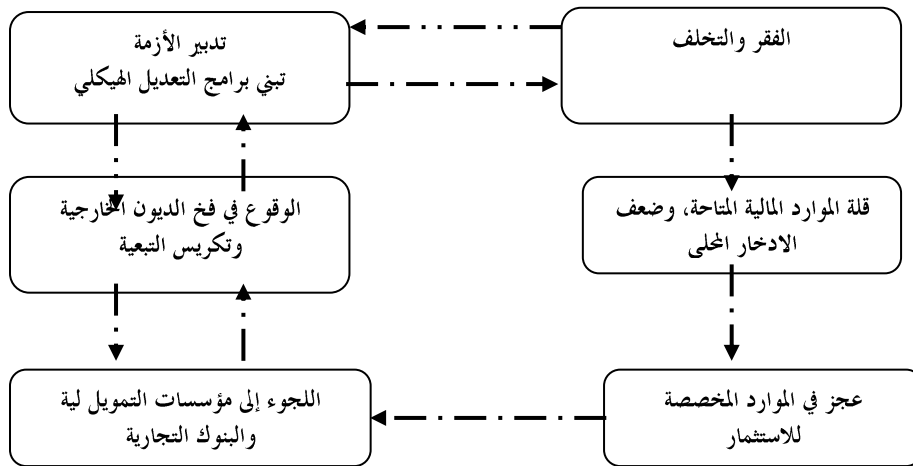
هذه الحلقة المحكمة تبرز أهمية الربط بين النظام المالي والنقدي الدولي وعملية التنمية، فقد أظهر هذا النظام ارتباطا في تلبية حاجة التنمية من الأموال دون أن يحدث له انحراف.

ب. **أثر الديون الخارجية على التنمية**: مما لا شك فيه أن حالة التخلف والفقر والتبعية التي تعيشها الدول النامية اليوم هي وليدة الديون الخارجية، هذه الأخيرة فسحت المجال أمام المؤسسات المالية الدولية للسيطرة على اقتصاداتها ووضع اليد على مواردها وثرواتها على حساب السكان المحليين، وذلك من خلال علاقات التبادل التجاري اللامتكافئ و تبني برامج التعديل الهيكلي، فالأولوية في الوفاء بالمعايير الاقتصادية والمالية والسياسية لتسديد الديون، وفتح الحدود أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ويمكن توضيح العلاقة بين الديون التبعية والفقر من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (03): حلقة الديون الخارجية وعلاقتها المتبادلة مع التخلف والفقر

تعميق أزمة الديون

تعميق التبعية

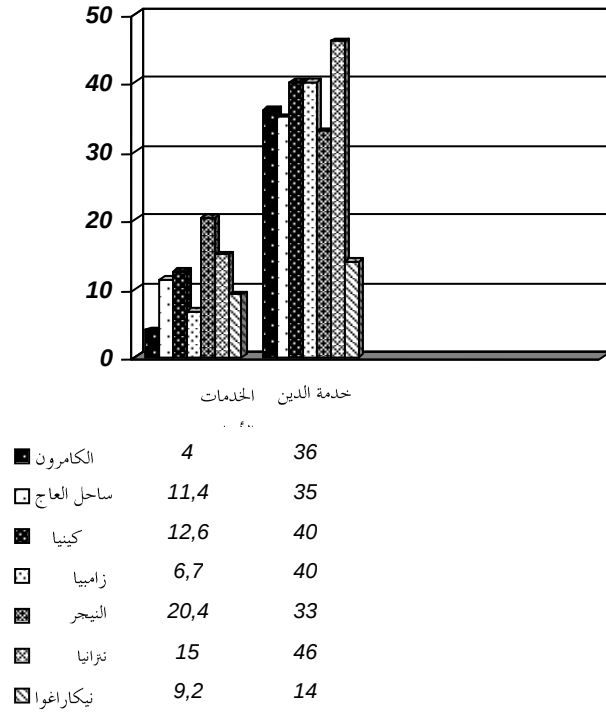


المصدر : من إعداد الباحثين

من الشكل أعلا يتضح أن التخلف والفقر قرينين لبعضهما البعض ينتجان من التبعية هذه الأخيرة تزيد من حدة التخلف والفقر وينتج عنه الديون الخارجية، كما أن الفقر والتخلف هما حصيلتا الديون الخارجية التي بدورها عمقت من درجة التخلف والفقر وأدت إلى تفاقم درجة التبعية الشيء الذي يؤكد على أن هذه العناصر تؤثر وتتأثر ببعضها البعض. وتبدو العلاقة واضحة بين الديون والتنمية البشرية فقد وصل المبلغ المسدد من قبل البلدان النامية لخدمة الديون إلى 382 مليار دولار عام 2001²² ويحرم هذا المبلغ المرتفع جدا الدول النامية

من ثروات ثمينة تساعدها على محاربة الفقر، فالميزانية المخصصة لصالح الخدمات الاجتماعية في الكامرون وساحل العاج هي 4%، 11.4% في حين وصلت خدمة ديونها إلى 36% و 35% على التوالي، وحسب الدراسة المعدة من طرف منظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأن مجموع الديون الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء تستنزف حوالي 40% من الميزانية الوطنية في حين لا تغطي الخدمات الاجتماعية الأساسية إلا بنسبة 13% من الميزانية الوطنية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 04: المبالغ المالية المخصصة لصالح الخدمات الاجتماعية الأساسية بتلك المخصصة لخدمة الديون في عينة من الدول النامية للفترة 1992-1997



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: اريك توسان، داميان مبيه، مرجع سبق ذكره، ص 41

وتشير دراسة قامت بها مؤسسة "ديفالومنت" الأمريكية حول تمويل الصندوق لـ 38 دولة في العقدين الأخيرين، إذ أن معظم الدول شهدت ارتفاعا في معدلات البطالة و انخفاض في الأجور، وتراجع المساواة في التوزيع الدخل، وازدياد الفقر وخفض الإنفاق الاجتماعي مقابل ارتفاع خدمات الدين، وبالتالي قد غيرت هذه البرامج خريطة الطبقات الاجتماعية.

الخو الثاني: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة أثرت بشكل واضح على نمط التمويل الدولي في أعقاب تفجر أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية والانكماش المفاجئ والكبير في حجم القروض التجارية، إزاء هذه الأحداث بدا يتبلور لدى المؤسسات المالية الدولية اتجاه جديد لتدبير الأزمة عن طريق ما سمي ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي توجت بصور وفاق واشنطن سنة 1989 بهدف مساعدة الدول النامية لإجراء تحولات في اقتصادها وهكذا أصبحت الإصلاحات الاقتصادية السمة الغالبة على جهود واستراتيجيات التنمية.

1. الإطار العام لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

تعاني معظم الدول النامية من مشاكل اقتصادية حمة أهمها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب تدهور المساعدات الإنمائية، انتشار البطالة وارتفاع الديون وخدماتها وعدم القدرة على تسديد أقساطها، ولتخطي هذه العقبة لجأت هذه الدول إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي كخطوة أولية لتأهيل اقتصادياتها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي والاستفادة من بعض مكاسبه في ضوء توجيهات ووصاية الثنائية الدولية.

1.1. مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي: يمكن تعريف برامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتعديل الهيكلي) بأنها: "تلك الحزمة من القواعد و الأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة"²³.

هذه الحزمة من الأدوات والوسائل تتمثل في الوصايا العشر التي تضمنها وفاق واشنطن والمتمثلة أساسا في ²⁴: 1. سياسات الترشيد المالي الموجهة نحو تقليص عجز الموازنة وتخفيض الإنفاق العام وتشجيع الدول الانسحاب منها، 2. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، 3. حقوق الملكية، 6. ديمقراطية المؤسسات السياسية وتفكيك البيروقراطية نظام الصرف، 5. تأمين حقوق الملكية، 6. ديمقراطية المؤسسات السياسية وتفكيك البيروقراطية الإدارية، 7. تحرير التجارة الخارجية، 8. خصوصية القطاع العام، 9. تشجيع الاستثمار الأجنبي، 10. التحرير المالي.

2.1. الفرق بين سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي²⁵: تجدر الإشارة إلى أن سياسات التثبيت الاقتصادي تنصدي إلى علاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل (مشكلة التضخم، عجز الحساب الجاري) ويتم التركيز فيها على سياسات جانب الطلب الكلي والتي تحتوي على كافة الإجراءات والتدابير النقدية والمالية التي تندرج في الإطار التقليدي للسياسة الاقتصادية الكلية، وتتم تحت مراقبة صندوق النقد الدولي.

أما سياسات التعديل الهيكلي فتتم تحت إشراف البنك الدولي وتنصرف إلى معالجة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل كالرقابة والقيود السعريّة وتتولى سياسات جانب العرض التصدي لهذه الاختلالات، وهي بهذا المعنى تتضمن كافة الإجراءات التي تساهم في زيادة معدلات الادخار والتراكم الرأسمالي الثابت وتعظيم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع وتطوير نطاق برامج التعليم والتدريب والتطور التكنولوجي.

3.1. منهج المؤسسات المالية الدولية في الإصلاح الاقتصادي: كما هو معلوم فبرامج الإصلاح الاقتصادي وصفة تفرضها الثنائية النقدية الدولية على الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية ومالية ضمن مرجعية نظرية متعددة الجوانب والأبعاد يمكن تفسيرها على النحو التالي:

أ. **النظرية النقدية:** تقوم هذه النظرية على أساس الربط بين العجز في ميزان المدفوعات وسياسة خلق النقود، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta M_S = \Delta M_D$$

التغير في عرض النقود = التغير في الطلب على النقود
التغير في عرض النقود = التغير في احتياطات الصرف + التغير في القرض

$$\Delta M_S = \Delta R_C + \Delta D$$

$$B = \Delta R_C$$

رصيد ميزان المدفوعات = التغير في احتياطات الصرف
التغير في احتياطات الصرف = رصيد الميزان الجاري + التغير في المديونية

$$\Delta R_C = CA + DE$$

تقوم النظرية النقدية على أساس أنه كلما زادت الكتلة النقدية كلما أدى ذلك إلى نقص في الموجودات الخارجية للبلد، كما أنه يمكن توازن ميزان المدفوعات طالما إن البلد يواصل الاستفادة من تدفقات صافية من رؤوس الأموال المتوسطة وطويلة الأجل، ولا يمكنه مواجهة مشكل التمويل في الأجل الطويل إلا من خلال ميزان جاري موجب، وفي الحالة العكسية يكون لزاما عليه استعمال احتياطياته من الصرف وتبني إجراءات التعديل والحل حسب هذه النظرية هو امتصاص الفائض الهائل في كمية النقود "عجز ناتج عن تضخم الكتلة النقدية".

ب. **نظرية الامتصاص:** تنطلق هذه النظرية من فرضية أن العجز الخارجي راجع إلى فائض في الطلب العام الذي يمكن تفسيره بالعلاقة التالية:

لدينا: Y: الدخل، M: الواردات، X: الصادرات، C: الاستهلاك، I: الاستثمار، A: الطلب الداخلي، CA: رصيد الميزان التجاري.

حيث أن:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$Y = A + (X - M) \Rightarrow$$

$$\begin{cases} Y + M = A + X \dots\dots\dots(1) \\ Y - A = X - M = CA \dots\dots\dots(2) \end{cases}$$

وبإضافة الإيرادات T والنفقات G إلى المعادلة الأولى تصبح :

$$Y + M + T = A + X + G \Rightarrow CA = Y - A + F - G$$

إذا كانت $T < G$ النفقات أكبر من الإيرادات فهناك عجز في ميزانية الدولة ولسد هذا العجز تقوم الدولة بالاقتراض داخليا وخارجيا، وأن التوسع غير المراقب للقروض يؤدي إلى اختلال رصيد ميزانية الدولة ومنه ترتفع مديونيتها الخارجية "عجز ناتج عن ضعف الادخار المحلي".

ج. النظرية البنيوية²⁶: على خلاف النظريتين السابقتين ترى هذه النظرية أن العجز الخارجي يعود إلى جانب العرض العام الذي تتحكم فيه عوامل خارجية، التي يمكن حصرها في عاملين أساسيين هما:

- **تدهور معدلات التبادل**: يتعلق بشروط التبادل اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والنامية بحيث تنخفض قيمة صادرات أمام ارتفاع قيمة الواردات المشكلة أساسا من السلع المصنعة ومواد التجهيز.

- **ارتفاع خدمة الدين**: يتم تفسيرها بالارتفاع في سعر العملة التي تتم بها الديون وانعكاسه على معدلات الفائدة في الأسواق المالية الدولية بما يفيد تضخم خدمة الدين الخارجي.

4.1. قياس فعالية برامج الإصلاح الاقتصادي²⁷: في ظل الاتفاق العام حول محتويات سياسات التعديل الهيكلي فأن قياس فعالية هذه البرامج تتم من خلال أربعة مناهج هي:

أ. **منهج ما قبل وبعد**: يستند إلى مقارنة عدة مستويات ودلالات الأداء الاقتصادي قبل وبعد تبني سياسات التعديل، توضح هذه الطريقة محاسن البساطة، لكن خطأها الأساسي هو كيفية عقلنه "كل الأشياء متساوية"، أي أنها تختص بمجموعة من النتائج في تطبيق البرنامج بدون الأخذ بعين الاعتبار لتأثير عوامل أخرى، وعليه فتقديرات هذا المنهج غير دقيقة وغير نمطية وتتغير من فترة لأخرى.

ب. **منهج مع أو بغير**: ينطلق هذا المنهج من فكرة مقارنة الأداء الاقتصادي للدول الخاضعة لبرنامج التعديل مع تلك المنجزة من طرف دول أخرى لا تطبق هذه البرامج، كما يتم تركيز التحليل على حقيقة التشابه بين الاقتصاديات المرسومة، وبالتالي تعكس الاختلافات المحصل عليها بين الدول المطبقة لبرامج التعديل وغير مطبقة له آثار التعديل الهيكلي. لكن جوهر المشكلة أنه من الصعب إيجاد مجموعتين متجانستين تماما و تختلفان في تطبيق البرنامج من عدمه، كما يعاني هذا المنهج من سوء الاختيار بحيث يكون تقييم آثار البرنامج متحيزا.

ج. **منهج التقييم المعمم**: دفعت النقائص في المنهجين السابقين إلى تطوير هذا المنهج، ويستند إلى مقارنة الأداء الاقتصادي للدول الخاضعة للبرنامج والدول التي لا تطبق هذه البرامج مع الاعتراف بعدم عشوائية اختيار العينة ويتم تحديد الاختلاف بين المجموعتين، ولتطبيق هذا المنهج يتم التعرف على الشروط الأولية للمجموعتين وكذلك تحديد العلاقة التي تربط الأهداف الاقتصادية مع أدوات السياسات الاقتصادية المتغيرات الخارجية.

تسمح معدلات تغير السياسات بتحديد ماهية السياسات أما معدلات الشكل المختصر فتسمح بتحديد آثار السياسات المختلفة على المتغيرات المستهدفة مع التحكم في المتغيرات الخارجية.

على الرغم من تعقيدات هذه النظرية ومتطلباتها لمعلومات كثيرة، لكنها تقدم قدرا معقولا من آثار تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

د. **منهج المحاكاة**: يقوم على مبدأ مقارنة الأداء الاقتصادي للدول التي تبنت برامج التعديل الهيكلي والدول التي تبنت السياسات البديلة، أي يعتمد على نماذج المحاكاة لاستنتاج أداء افتراضي لسياسات التعديل التي تطبقها هذه الدول ومقارنتها مع حزمة سياسات بديلة.

يعتمد منهج المحاكاة على العلاقة بين أدوات السياسة وأهدافها، فهو يوفر معلومات أفضل حول عمل السياسات و بخلاف المناهج السابقة فإنه لا يحدد آثار البرامج استنادا إلى الأداء الاقتصادي الحالي للاقتصاد في الدول التي تطبقها.

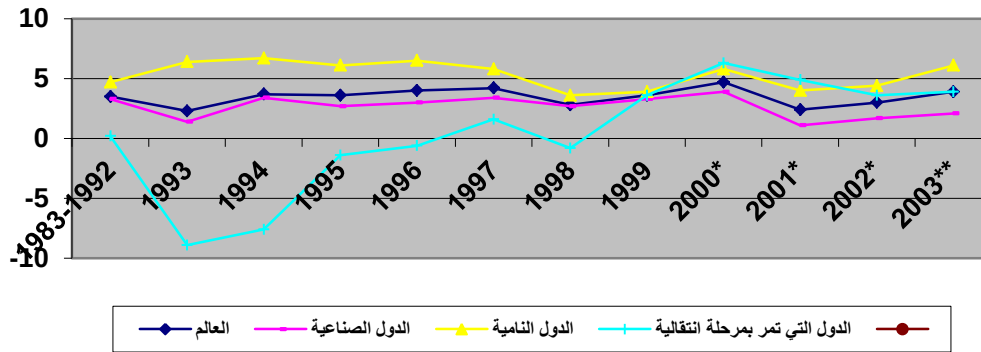
2. تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية:

لقد أخذت عملية الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بالتسارع منذ تفجر أزمة المديونية وصدور وفاق واشنطن الذي روجت له المؤسسات المالية الدولية والدول الرأسمالية المتقدمة برئاسة الو،م،أ كأحد الخطوات الهامة لتأهيل هذه الاقتصاديات ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها بما يتوافق والتخلي عن إجراءات الحماية الاجتماعية، خصخصة القطاع العام وتحرير التجارة.. إلخ.

ويمكن الوقوف على أهم نتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية والبرهنة على مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال استعراض ما تحقق في مجالات النمو الاقتصادي، البطالة، الفقر، المديونية الخارجية التبعية وفيما يلي عرض موجز لأبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها فترة الإصلاح.

1.2. النمو الاقتصادي: تشير البيانات المتاحة من المصادر المتعددة إلى أن معدل النمو الاقتصادي العالمي مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي قد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2003 بنسبة 3.9%، بعدما كان 3% سنة 2002 ويرجع السبب في ذلك على تحسن معدلات النمو في الدول النامية والصناعية على النحو الذي يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور معدلات نمو الناتج الحقيقي الاجمالي في الدول النامية



الإحصائيات الواردة في هذا الجدول مأخوذة من :

1. النشرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي عن موقع: <http://library.gcc-sg>.
**التطورات الاقتصادية العالمية: عن موقع: www.cbl.ly

* توقعات صندوق النقد الدولي.

ويستدل من معدلات النمو المحققة خلال العقدين الأخيرين كما هو موضح في الشكل أعلاه أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية فاقت معدلات النمو في الدول الصناعية غير أنها لم ترق إلى تلك المعدلات المحققة في الستينات والسبعينات، كما أن الدول التي تمر بمرحلة انتقال عرفت معدلات نم واقتصادي سلبية ابتداء من سنة 1993 حيث قدرت بـ -8.9% ليصل سنة 1998 إلى -0.8% والسبب في ذلك يرجع إلى التأثير الانكماشى لبرامج الإصلاح المتبعة وما تقتضيه من إجراءات تقييدية في النفقات العامة بما في ذلك الاستثمار العام الشى الذي أنعكس على النمو المحقق في التسعينات فضلا عن حالات اللااستقرار التي عرفتتها بعض الدول أمثال البرازيل ودول أمريكا اللاتينية الذي رافق سلسلة التصحيحات المتبعة والتأخر في تنفيذ سياسات فعالة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية.

2.2. **معدل التضخم:** لم تتمكن العديد من الدول النامية التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية من تقليل التضخم إلى مستويات منخفضة، ويرجع ذلك إلى زيادة الكتلة النقدية والتصحيح الأسعار النسبية وصددمات الأجور النسبية، والجدول التالي يبين لنا حقيقة فشل الدول النامية في احتواء الزيادات المتواصلة في الأسعار.

الجدول رقم 01: معدلات التضخم

نسبة مئوية

الدول	المعدل المتوسط 1983-1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدول الصناعية	4.9	3.1	2.4	2.6	2.4	2.1	1.5	1.4	2.3	2.3	1.5	1.8
الدول النامية	46.4	49.2	55.4	23.2	15.4	9.9	10.5	6.8	5.9	6.0	6	6.1
الدول التي تمر بالتحول	42.4	635.8	274.2	133.8	42.5	27.4	21.8	43.9	20.1	16.0	11.0	-

المصدر: بالنسبة للإحصائيات من 1983-2001 النشرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق.

بالنسبة لإحصائيات سنة 2002-2003 التطورات الاقتصادية العالمية: عن موقع: www.cbl.ly

ضح جليا أن معدلات التضخم في ارتفاع مستمر بداية من سنة 1993 حيث بلغت حيث بلغت أقصاها بـ 635.8% لتعرف بعد ذلك تحسنا بداية من سنة 1996 حيث قدرت بـ 11% و 6% في الدول النامية، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو ارتفاع سعر العملات الأجنبية ، العجز بميزان مدفوعات الدول النامية فضلا على المضاربة على الدولار لتحقيق أرباح سريعة.

3.2. **العجز في الموازنة والحسابات الجارية:** عرفت البلدان النامية عجز متواصل في ميزانيتها العامة بداية من سنة 1993، بحيث قدرت بـ -6.8% لتعرف بعد ذلك تحسنا سنة 1999 حيث قدرت بـ -2.2%، ويرجع السبب في ذلك إلى ما تقتضيه سياسات الإصلاح الاقتصادي من خفض عجز الموازنات وتقييد النفقات وتراجع دور الدولة، ثم بدأت بالتدهور من جديد لتقدر سنة 2002 بـ -2.3% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط والذي أدى إلى تفاقم عجز الموازنات العامة في الدول النامية المستوردة له. أما فيما يتعلق بالحسابات الجارية فإن هذه الأخيرة سجلت عجزا قدر بـ 5- بليون دولار سنة 1992 بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية و 8.5 بليون دولار في الدول النامية وتشير الإحصائيات إلى إن الحساب الجاري قد حقق فائضا خلال سنة 2000 بـ 7 بليون دولار ليحقق عجزا بـ 3 بليون دولار سنة 2001.

4.2. ازدياد الفقر والامية: يمكن تلخيص أهم نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بشأن قمة الألفية لسنة 2000، إذ شبه العالم بقرية صغيرة يسكنها 100 شخص ومن بينهم 78% فقيرا يعيشون بأقل من دولارين في اليوم في العالم اليوم و15% غني و7% يمرون بمرحلة انتقالية، وتشير تقارير الأمم المتحدة لسنة 2003 أن في العالم اليوم 6.8 مليار شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم و1.2 مليار شخص يعيشون على أقل من دولار في اليوم وهم فقراء فقرا مدقعا كما إن معدلات الأمية لا تزال تتعدى 50% في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء و35% في جنوب آسيا²⁸، ولعل السبب الرئيسي وراء هذه الأرقام المذهلة يعود إلى:

- تأثير السياسات الانكماشية على خسارة مناصب العمل وارتفاع البطالة.
 - عمليات الخصخصة و ما نجم عنها من تسريح العمال.
 - تحرير التجارة الخارجية وانعكاساته السلبية على الصناعات المحلية وبالتالي على فرص العمل.
- وفي ضوء الدراسة التي أدتها الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلي SAPRIN فيما يخص بحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في عينة من الدول النامية ضمت تسع دول للفترة 1997-2002 التي نوجز منها²⁹:
- أدت سياسات التحرير التجاري التي نصت عليها سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تكريس علاقات التبادل غير المتكافئ بين دول الدراسة والدول المتقدمة بحيث عرفت نموا كبيرا في واردات هذه الدول على حساب صادراتها، الأمر الذي زاد من حجم العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات وبالتالي تضخم المديونية الخارجية وتعرثر العديد من المشروعات الوطنية سيما المتوسطة والصغيرة بسبب ضعف قدرتها التنافسية أمام الواردات الرخيصة فضلا عن تدهور معدلات التوظيف وارتفاع نسب البطالة.
 - أدى التحرير المالي إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية وفي القطاع البنكي واتساع الفجوة بين سعر الفائدة على الإقراض وسعر فائدة الادخار في دول الدراسة، فضلا على إضعاف دور الدولة وزيادة تعرض اقتصاديات هذه الدول للصدمات الخارجية.
 - أما فيما يخص الآثار على قطاعي التعليم والصحة فقد أثبتت أن الإصلاحات المتبعة أدت إلى تخفيض محسوس في دور الدولة وتقديم الخدمات المجانية العامة لغالبية السكان وجعلها تخضع لقواعد السوق.

3. الانتقادات الموجهة لبرامج الإصلاح الاقتصادي "نموذج التنمية الليبرالية".

يرى الدكتور رمزي زكي أن المحتوى التنموي لبرامج الإصلاح الاقتصادي كثيرا ما انطوى على علاقة سيطرة وهيمنة الدول من الخارج وعلى استبداد وتقييد للحريات من الداخل في ظل تغييب شبه تام لمصطلحات العدالة الاجتماعية والتنمية أمام الاستخدام الواسع لمصطلح الإصلاح والتكيف بما نجم عنه تعطيل الإرادة الوطنية وزيادة تبعية الدول المطبقة لهذا النموذج للدول الرأسمالية المتقدمة.

والتبعية*** في هذا السياق تنطوي على علاقة استغلال وتبادل غير متكافئ بين الدول المتقدمة والنامية، من هنا يمكن حصر المداخل الأساسية التي يؤدي من خلالها تطبيق هذا النموذج إلى التبعية فيما يلي:

- 1.3. مدخل تدخل الدولة:** إن ما ينطوي عليه برامج الإصلاح الاقتصادي من تقليص لدور الحومة في النشاط الاقتصادي كأحد الاتجاهات الرئيسية لإدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، سترتب عنه لا محالة إضعاف السيادة الوطنية، وتآكل الحيز المتاح للسياسات الوطنية أمام صانعي وواضعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية وبالتالي تعطيل الإرادة الوطنية.
- 2.3. مدخل تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر:** إن الوقائع التاريخية أثبتت أن ما حققته الدول المتقدمة في مجال التنمية لم يتأتى إلا تحت أسوار الحماية، وبالتالي فإن ما يدعوا إليه هذه النموذج سيدخل اقتصاديات الدول النامية المتميزة بضعف قدرتها التنافسية في سباق غير متكافئ سيقضى على الصناعات الناشئة بهذه الدول ويضعف رأس مالها المحلي وهو ما يتنافى مع إعلان الحق في التنمية الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 1986، وبالتالي فإن التحرير قبل التمكين خطر جسيم سيؤدي حتما إلى التبعية.

3.3. مدخل الخصخصة والتحرير المالي: إن أهم ما يترتب على تطبيق هذه البرامج هو المساس بالسيادة الوطنية للدول النامية عن طريق سياسة الخصخصة التي تفتح الباب على مصراعيه أمام ملكية الخواص والأجانب للأصول الوطنية والتي قد تؤدي إلى سيطرتهم على السوق الوطنية فهي بهذا المعنى تعني إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية والأجنبية¹⁶، كما أن التحرير المالي وما يتضمنه من حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية للدولة قد يزيد من احتمال تعرض اقتصاديات الدول النامية للآزمات بفعل هشاشة أسواقها ونظمها المالية وخروج رؤوس الأموال الخاصة المحلية إلى الخارج، كل هذه العوامل تعد من تداعيات تكريس التبعية.

يتضح من خلال ما سبق أن برامج الإصلاح الاقتصادي هي أحد وسائل الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي انطوت على الخصخصة، وتخلي الدولة عن مسؤوليتها الاجتماعية ووصفة تنمية لإنقاذ الدول النامية التي تتخبط في أزمة المديونية والتخلف في ظل الاعتقاد بأن المكاسب الاجتماعية لهذه البرامج ستتجاوز خسائرها، غير أن الواقع العملي أثبت أن هذه البرامج قد أفضت إلى نتيجتين هما تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة تميش الشعوب الفقير و تفاقم حجم مديونيتها الخارجية.

الخاتمة:

يتضح من الدراسة أن الظروف الاقتصادية والمالية التي مرت بها الدول النامية بداية من الربع الأخير من القرن العشرين كانت أحد أسباب التخلف التنموي لهذه الدول ودخولها في مصيدة الديون الخارجية وما نتج عنها من تعميق تبعيتها وارتباطها بالدول الدائنة في ظل علاقات تبادل غير متكافئة جسدها مضمون الليبرالية الاقتصادية الجديدة (الإصلاح الاقتصادي) براعية المؤسسات المالية الدولية.

وتشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية وبين التأثيرات المختلفة التي حدثت في هذه الدول ولعل أهمها انتشار الفقر، البطالة، تدني الأجور، وخفض الإنفاق الاجتماعي... إلخ، وبالتالي فشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بسبب عدم ملائمة هذه البرامج لطبيعة وواقع اقتصاديات هذه الدول.

في ضوء هذه النتائج بدت الحاجة واضحة للبحث عن نموذج تنموي جديد يأخذ في اعتباره خصائص هذه الدول لمواجهة تحديات البطالة، الفقر، الديون خاصة وأن وهناك قناعة راسخة بعدم وجود نموذج أو سياسة تصلح لأغراض التنمية في كافة الدول الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستقلة هذا الأخير الذي يفسح المجال أمام المبادرات الوطنية في ضوء تعظيم الاستفادة من الموارد الوطنية سيما البشرية وترشيد استخدامها بما يحقق هدف النمو الاقتصادي ويرفع من درجة الإشباع للحاجات الأساسية ويوسع مجالات التعاون بين دول العالم الثالث عن طرق تعزيز الحوار والتكامل جنوب جنوب الذي من شأنه أن يقوى القدرات التفاوضية لهذه الدول مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بمسألة الديون الخارجية، والتبادل التجاري، والتكنولوجيا... إلخ.

وفي هذا السياق يمكن القول أن عملية الإصلاح الاقتصادي ينبغي أن تأخذ في طياتها أبعاد الإصلاح المؤسساتي والقانوني جنباً إلى جنباً ونرى من الضروري أن يتبنى الإصلاح الاقتصادي الاهتمام بـ:

- البيئة الاقتصادية الخاصة بالدول النامية.
- الحفاظ على القطاع العام وترشيد الإدارة الاقتصادية له بما يحقق القضاء على مظاهر الفساد الإداري.
- تنمية الموارد البشرية والعمل على زيادة تخصيص الموارد المالية للنهوض بقطاع التعليم الصحة، والنظر إلى هذا الإنفاق باعتباره تنمية للموارد لا استنزاف لها.
- الإفصاح المعلوماتي وحرية التعبير، إذ يعتمد الإصلاح الاقتصادي بدرجة كبيرة على المعلومات الاقتصادية الصحيحة التي تمس مختلف جوانب النشاط.
- حماية الفئات ضعيفة الدخل و العمل على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة، وإعطائها العناية الكافية باعتبارها الحل الأمثل للمشكلات التي يعاني منها سوق العمل سواء من حيث خلق فرص العمل أو رفع كفاءة الاستخدام، أو تقليص الفقر وتفاوت الدخل.

المراجع المعتمدة:

- 1- محمد شريف بشير، التنمية من الكم إلى الانسان، عن موقع: www.islmaonline.net
- 2- صالح عمر فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر 2004، العدد 03، ص 05.
- 3- باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، عن موقع: www.marco-ecologie.net
- 4- مشال تود ارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 122.
- 5- فوزي الأشناوي، دول الجنوب و أزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، مصر. ص 160
- 6- للمزيد من التفاصيل أنظر، ميشال تودارو، مرجع سابق ص 141-143.
- 7- محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، جسر التنمية، عن موقع: www.arab-api.org
- تمثل الأهداف الإنمائية الثمانية المزمع تحقيقها بحلول 2015 في 1. القضاء على الفقر المدقع والجوع، 2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، 3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 4. تخفيض معدل وفيات الأطفال، 5. تحسين الصحة النفسية، 6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز والملاريا وغيرها من الأمراض)، 7. كفاءة الاستدامة البيئية، 8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. للمزيد من التفاصيل انظر التقرير السنوي للبنك الدولي 2005 عن موقع: www.worldbank.org
- 8- باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره.
- 9- البنك الدولي تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "تحسين التضمينية والمساءلة"، 2003. عن موقع www.worldbank.org :
- 10- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 241.
- 11- نفسه، ص 280.
- ** يقصد بها الارتفاع الآلي للديون بسبب الأثر المركب لسعر الفائدة المرتفعة والقروض الجديدة اللازمة لتسديد القروض السابقة.
- 12- إيريك توسان، أزمة الديون وبرامج التقويم الهيكلي، عن موقع: <http://maroc.attac.org>
- 13- عبد السلام أديب، المديونية والعولمة، عن موقع: <http://maroc.attac.org>
- 14- ميشال تودارو، مرجع سابق ص 623.
- 15- رمزي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، بدون دار للنشر، 1991، ص 163.
- 16- ميشال تودارو، مرجع سابق ص 630.
- 17- رمزي علي ابراهيم سلامة، مرجع سابق ص 186.
- 18- ايريك توسان، داميان مبيه، خدعة الديون، ترجمة مختار بن حفصة، دار الطليعة الجديدة، سورية، 2005، ص 66.
- 19- النشرة الاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد، السودان، عن موقع: www.sudan.org
- 20- عبد الكريم الصادق، الرؤى الدولية في مجال التعاون من أجل التنمية، ندوة التنمية الاقتصادية رؤى إسلامية ودولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2004، ص 193.
- 21- رمزي علي ابراهيم سلامة، مرجع سابق ص 193.
- 22- ايريك توسان، داميان مبيه، مرجع سابق، ص 43.
- 23- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 410.
- 24- وداد احمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، منشأها، تأثيرها، تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 19.
- 25- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000، ص 12-13.
- 26- عبد الغاني عارف، الدول النامية وأثار الدين الخارجي، برامج التقويم الهيكلي نموذجاً، عن موقع: <http://www.rezgar.com>
- 27- بلقاسم عباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، جسر التنمية، عن موقع: www.arab-api.org
- 28- منير الحمش، مأزق التنمية في بلدان العالم الثالث في ظل آليات العولمة الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة عن موقع: www.asfer.org
- 29- إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة -البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية، يومي 20 و 21 مارس 2006، عن موقع: www.arab-api.org
- *** عرف دوس ساتنوس النبعة بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد بلد ما مشروطاً بالتنمية وتوسع اقتصاد بلد آخر وبالتالي انقاده لقوة الدفع الذاتي.